

خلال مشاركته بمؤتمر معهد المحاسبين بالهند.. د. ر. سيتارامان:

آفاق واعدة للاقتصاد القطري في «2021»

عنصر أساسي. ولا يعتبر الربح الأن هو الهدف الوحيد لمؤسسات الأعمال بل ترتكز حالياً على أصحاب المصلحة بجانب تعظيم ثروة المساهمين. وتشترك حالياً العديد من المؤسسات التجارية الكبيرة في الأنشطة المسئولة اجتماعياً كذلك تناقش مؤسسات الأعمال القضايا البيئية علناً. وقد شهد إطار عمل إدارة الشركات تحسناً بشكل كبير حيث لم تعد المؤسسات التجارية راضية لقواعد سلوك أخلاقيات العمل بل تراها الآن أمراً ضرورياً لممارسة الأعمال. هذا ويتquin تحديد مختلف المخاطر التي يتم مواجهتها كمثل المخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، ومخاطر السوق، والمخاطر المالية، ومخاطر المبيعات، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التمويل. ويجب توسيع نطاق إدارة المخاطر في سلسلة القيمة من خلال الامتثال والوقاية، والأداء التشغيلي، وتعزيز قيمة المساهمين، وتحقيق المزيد من التطور».

واختتم قائلاً: حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أن أزمة جائحة كورونا تجعل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنمية بعيدة المتناول. وتشير إحصائيات التحديث السنوي للمنظمة الإلكترونية الذي يرصد التقدم المحرز عبر مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إلى أن الفقر وعدم المساواة وأزمة المناخ والإنتاج غير المستدام والتحديات المثلجة الأخرى، تتطلب

إجراءات حاسمة يسبب فيروس كورونا. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام 2020. وتمثل الأزمات الحالية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا فرصة أخرى للعديد من دول العالم لإعادة بناء اقتصاداتها بشكل أفضل. كما أنها بحاجة إلى «تعافي أخضر» يحمي البيئة ويربط بين تعافينا من الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذا الوباء مع تحقيق أهدافنا بموجب اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة كذلك يجب العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. هذا وتلعب الأخلاقيات والحكومة دوراً رئيسياً في مهنة المحاسبة الأمر الذي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.



د. سيتارامان متحدثاً

قطر أجزت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية.. و«2.5%» معدل نموها المرجح العام المقبل



دعم ومساندة القطاع الخاص لمواجهة آثار كورونا. وفي مايو 2020، تم تطبيق قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن يستفيد القطاع الخاص بقدر 568.5 مليار دولار أمريكي عند أعلى مستوىاته كما في 6 نوفمبر 2020. كما أعلنت البنوك الهندية عن تحسين في نتائجها المالية الأمر الذي يظهر تمكناً من خفض تقلباتها، وتحقيق عمليات استرداد أفضل بالإضافة إلى نمو قوي في الحسابات الجارية وحسابات التوفير الأمر الذي ساعد في خفض تكلفة الأموال وتقليل حجم المخصصات. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند وفقاً للتقرير الصادر عن بنك الاحتياطي الهندي 42.6 مليون دولار أمريكي بنتهاية السنة المالية 2020-2021. وقد قام بنك الاحتياطي الهندي بإجراء عددة مشتريات من خلال عمليات السوق عبر برنامج الضمان الوطني وذلك بهدف

قدره 19.8 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2020. ويحافظ بنك الاحتياطي الهندي على مفاوضات حاسمة لتأمين صفة تجارية باحتياطي نقدي أجنبي قدره 568.5 مليار دولار أمريكي عند أعلى مستوىاته كما في 6 نوفمبر 2020. كما أعلنت البنوك الهندية عن تحسين في نتائجها المالية الأمر الذي يظهر تمكناً من خفض تقلباتها، وتحقيق عمليات استرداد أفضل بالإضافة إلى نمو قوي في الحسابات الجارية وحسابات التوفير الأمر الذي ساعد في خفض تكلفة الأموال وتقليل حجم المخصصات. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند وفقاً للتقرير الصادر عن بنك الاحتياطي الهندي 42.6 مليون دولار أمريكي بنتهاية السنة المالية 2020-2021. وقد قام بنك الاحتياطي الهندي بإجراء عددة مشتريات من خلال عمليات السوق

الوطن | الدوحة

شارك الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، كمتحدث رسمي في المؤتمر الدولي لممعهد المحاسبين القانونيين في الهند الذي أقيم خلال الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2020 (أمس)، وقد ركزت المناقشات التي دارت خلال المؤتمر على مهنة المحاسبة ودورها الرائد في تسريع النمو الاقتصادي العالمي. وحضر المؤتمر وزراء من الحكومة الهندية، وعضو من البرلمان الهندي، وأحد المسؤولين المهنيين من مجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس إدارة بنك «إتش دي إف سي»، وعميد كلية هارفارد للأعمال، ورئيس مجلس مجلس إدارة «يونيفير»، ولقيف من كبار المتخصصين في مجال الإدارة من الشركات الهندية الرائدة.

وتحدى الدكتور ر. سيتارامان عن المشهد الاقتصادي العالمي، قائلاً: «فقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي 5.2% في عام 2021، ومن المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 3.9%， ومن المتوقع أن تتعافى الاقتصادات الناشئة والتابعة بنسبة 6% في عام 2021. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأميركي بنسبة 4.3% في عام 2020، قبل أن ينمو بنسبة 3.1% في عام 2021 ومن المتوقع

حدوث انكماش أعمق بنسبة 8.3% في منطقة اليورو في عام 2020، مما يعكس تباطؤً أكثر حدة مما حدث في الولايات المتحدة في النصف الأول من العام. ومن المرجح كذلك أن يبلغ التضخم في مجموعة الاقتصادات المتقدمة 0.8% في عام 2020، وأن يرتفع إلى 1.6% في عام 2021 مع التعافي. ومن المتوقع أن يبلغ التضخم في مجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 5% هذا العام، ليتحفظ إلى 4.7% العام المقبل. وتعذر اتفاق بالنسبة للصين أقوى بكثير من معظم البلدان الأخرى في هذه المجموعة، وقد واصل النفط مكاسبه ليدور حول مستوى 50 دولاراً للبرميل بعد أن توصلت أوبك+ إلى اتفاق تسوية الناشئة. وتتميز الهند باستقرار تصديرها لتقلصات اتفاقات الإنتاج تدريجياً هذا الشهر. وقد كان العام 2020 عاماً تاريخياً للذهب والفضة مع إطلاق إجراءات تحفيزية